(٥)

# خطورة الوضع الدولي
## تفرض تكريس الديمقراطية

كل القوى والدول غير المخضعة في إطار «النظام العالمي الجديد (العولمة) باتت مهددة بأن تطالها وحشية الهجوم الأميركي، حيث ستبدو «الحرب ضد الإرهاب» كحرب ضد «العدو» (العدو للولايات المتحدة، ومن وجهة نظرها). بغض النظر عن علاقته بالإرهاب، أو بتأكيد علاقته بالإرهاب انطلاقاً من المواقف المناهضة للسيطرة الأمريكية، والداعية للتحرر والاستقلال.

ففي قاموس الدولة الأمريكية، الإرهاب هو كل عمل يضرّ بمصالح الولايات المتحدة، وبالتالي انشطبت منه مفاهيم مثل التحرر وحركات التحرر، وحق تقرير المصير، والاستقلال، والاستقلال الاقتصادي. فهذه ممكنة إذا ما توافقت والمصلحة الأمريكية، ويمكن أن تخترع لكي توافق هذه المصلحة (كوسوفو مثلاً)، لكنها إرهاب إذا ما كانت على الضد من هذه المصلحة (القضية الفلسطينية مثلاً).

وبهذا أصبحت كل القوى المناهضة للسيطرة الإمبريالية الأمريكية، وكل «الدول المتمردة» والمعنية بتحقيق استقلالها الاقتصادي والسياسي. أصبحت في عداد القوى الإرهابية، والدول الداعمة للإرهاب.

ولقد أعلن بوش الابن الحرب عليها. وباتت المسألة هي مسألة إخضاع «الدول المتمردة»، وتصفية القوى المناهضة، والسيطرة العسكرية على مناطق جديدة، ودمجها في بنية «النظام العالمي الجديد». وبالتالي فهي حرب من أجل تصفية قوى،



obeikan.com

وأحزاب ، ودول، وهزيمة مطامح شعوب.

بمعنى أن الوضع الدولي يسير في طريق خطر، وباتت الحرب تهددنا، حتى ونحن لا نسعى إليها؛ لأن وضعنا يجب أن يركب في «سن» النظام العالمي الجديد، وبالتالي يجب أن نتخلى عن استقلالنا وعن مطامحنا للتحرر والوحدة، أو أن نصبح ساحة حرب، يطالنا جبروت الجيوش الأمريكية والصهيونية، حيث ليس من «سلطة» في هذه المنطقة التي أُسميت «الشرق الأوسط الجديد»، إلا للدولة الصهيونية، و إلا للدولة الأمريكية.

وإذا لم نكن مستهدفين في هذه الحرب، التي هي الحرب الأولى في الألفية الجديدة، فسنكون مستهدفين، بالضرورة في حرب قريبة قادمة.

ولا شك في أن الدولة الأمريكية قد قسمت العالم وحدّدت المواقع، فإما معها أو ضدها، ومعها تعني التحوّل إلى شرطة عندها بالتحديد. هل يؤسس ذلك لوقفة، نطرح فيها السؤال حول ضرورة إعادة ترتيب العلاقات، وبالتالي إعادة بنائها.

نعتقد بأن خطورة الوضع الدولي، ومخاطر الحرب، وبان وحشية الدولة الأمريكية تفرض كلها النظر من زاوية جديدة، تنطلق من تغليب العام على الخاص. وبالتالي تجاوز منطق الصراعات السابقة، التي فتحت السجون لآلاف المعتقلين، ودمرّت العديد من القوى المناهضة للسيطرة الأمريكية، وللوجود الصهيوني، وأضعفت التكوين الداخلي عبر تغييب السياسية. لتتجاوز النظرة الانطلاق من أن المشكلة هي مشكلة الصراع على السلطة، ولتصبّ في أن المشكلة الحقيقية هي مشكلة الوطن بمجمله، كما هي مشكلة استمرار خيارات أساسية تتعلق بالاستقلال ، والتطور ، وبناء الاقتصاد القوى المستقل. وأن خطر الوضع الدولي المسمى «العولمة» يتحدد في أنه يطال كل ذلك، وأن «الجبهة ضد الإرهاب» تطال

القوى المعنية بكل ذلك أيضاً.

إن ترتيب الوضع الداخلي، بإنهاء ذلك التناقض بين السلطة والمعارضة ، مسألة أساسية في ظل وضع كهذا، ولهذا تطرح ضرورة إطلاق سراح كل المعتقلين القدامى والجدد، كما تطرح ضرورة فتح حوار وطني عام من أجل تكريس ديمقراطية تسمح بأن تلعب كل القوى المعنية بمناهضة العولمة، والصهيونية دوراً فاعلاً. حيث إن طريقة التعامل الماضية كانت تضعف هذه القوى، وتدمرها.

خطورة الوضع الدولي إذن تفرض الميل نحو الديمقراطية وليس الهروب منها، بتكريس سياسة الاعتقال. وتفرض التأكيد على حرية الرأي، والنشاط، وحرية الصحافة، بما يضمن أن تصيغ كل القوى تلك موقفاً عاماً مناهضاً للسياسات الإمبريالية الصهيونية، نحن بحاجة بالتالي إلى إعادة ترتيب بنية الدولة بما يسمح بتجاوز سياسة الاعتقال، وتكريس بنية ديمقراطية.

**جريدة أخبار العرب**

**٢١/ ١٢/ ٢٠٠١.**

## مع حقوق الإنسان ضد حقوق الشعوب!

شعار «لا للحرب على العراق» يملأ شوارع العالم. وتُفهم الحرب على أنها من أجل النفط والهيمنة. وتُرفض لأنها حرب إمبريالية بكل المقاييس، حيث تعمل الدولة الأمريكية على توسيع سيطرتها العالمية، بتوسيع انتشار قواتها لتشمل مفاصل العالم ومواقعه الاستراتيجية وكل مناطق النفط.

وكل ذلك يؤثر على شعوب العالم ويساهم في إخضاعها لسيطرة أمريكية تُعمم تحت «أوهام» العولمة، ويُجعل اقتصاد العالم في قبضة أمريكية، مما يفتح أفق الابتزاز والمساومة من موقع القوة، وأيضاً الاحتكار.

لهذا باتت الحرب التي بدأت في أفغانستان. وتُطل الآن على العراق، وستطاول دولاً أخرى من «محور الشر» ومن غيره، باتت حرباً إمبريالية من أجل النهب والسيطرة، وأصبحت محط رفض عالمي متسع، يُترجم بتظاهرات واحتجاجات واسعة حتى قبل أن تبدأ ضد العراق.

وإذا كانت مظاهر رفض «الشارع» العربي واضحة، رغم ضحالة التحركات، الأمر الذي يُشعر بالخجل. فإن الحرب على العراق - كذلك - تطرح مشكلات لا يبدو أن العالم يلمسها، أو يعتبرها كذلك، ليس لأنه يدافع عن النظام في العراق حيث أن هذا النظام يحظى بانتقادات عميقة من زاوية «حقوق الإنسان» والديموقراطية، وقمع الأكراد... إلخ.

إن فظاعة الاستبداد الذي مورس طوال العقود السابقة، والشعور بأن ميزان القوى «الداخلي» لا يهيئ لتغيير ديموقراطي، أفضيا إلى تأسيس «شقاق» بين



obeikan.com

الديموقراطية و«المسألة الوطنية»، لدى قطاع من المثقفين، وأسّسا لبدء تداول مفاهيم الاستعمار والاستبداد، والميل إلى «المساواة» بينهما، أو تأكيد أولوية مواجهة الاستبداد على الاستعمار (أو العكس).

هذا الوضع يفرض التأمل، ولكنه يفرض مناقشة المشكلة، خصوصاً أن الحرب قد شُنَّت، وأن مفارقة الرفض العالمي تُشعر بالخجل، وتدفع إلى تحرك عربي حقيقي، وهنا أوضح بأنني لن أنطلق من «الموقف القومي» رغم أن المشاعر القومية هي التي تحرك «الشارع العربي» ، وهذا أمر لا يستهان به، خصوصاً حينما يكون الصراع ضد الدولة الأمريكية أو الوجود الصهيوني. كما لن أنطلق من بديهيات الوعي العالمي المناهض للحرب، رغم صحة هذه البديهيات القائمة على أن الحرب هي من أجل النهب والهيمنة. وأنها لا تستهدف النظام العراقي ، إلا لأنها تستهدف العالم بالأساس.

أميل تالياً هنا إلى «تحييد» مسائل منهجية تتعلق بتحديد طبيعة الصراع والتناقضات ، والأولويات، مما يفرض تحديد انطلاقنا من مسألة واحدة هي الديموقراطية. هذا الأساس الذي يكاد يحدد كل شيء. ولست ممن يتجاهلون أهميتها بل على العكس، سيتوضح أنني أشير إلى نقص الديموقراطية لدى «الديموقراطيين» أنفسهم.

فإذا كان تحديد الموقف من الحرب الراهنة ضد العراق (وهي حرب أشمل من العراق لأنها تطاول المنطقة كلها والعالم) ينطلق من المفاضلة، أو عدم المفاضلة، بين الاستعمار والاستبداد، فمن البديهي ملاحظة أن مبادئ حق تقرير المصير للأمم «أو للشعوب» وحق الاستقلال ، ومبدأ السيادة ، وعدم جواز تغيير الأنظمة بالقوة الخارجية، هي قيم ديموقراطية، وهي في صلب النظام القانوني الدولي (على الأقل مثل حقوق الإنسان)، ويفرض الموقف الديموقراطي المنسجم تالياً التمسك بها.

إذن ليس من الممكن أن نكون مع «حقوق الإنسان» وضد حقوق الشعوب، ومع تأسيس العلاقة بين المواطن والسلطة على أساس ديموقراطي، ورفض تأسيس العلاقة بين الدول والأمم على أساس ديموقراطي إن النظرة «الديموقراطية» محض انتقائية من جهة، وقاصرة عن أن تكون مدخلاً لتحديد موقف من الحرب الأمريكية الراهنة، من جهة أخرى، مما يعيد المسألة إلى تشابكها ويفرض طرحها من منطلق «قومي»، أو من منطلق «طبقي»، أو من المنطلقين معاً. أي كونها حرباً تهدف إلى النهب، والهيمنة، والاستعمار، دون أن يُفهم من ذلك تجاهل مسألة الاستبداد والطموح الديموقراطي.

◆◆◆